مفكرة اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق:
سنة ضائعة على التطبيق الحقيقي وقمع وانتهاكات مستمرة ومنهجية

مضت سنة منذ إطلاق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. مرّ 365 يوماً على الفشل الكامل وغياب الإرادة السياسية في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان مرّ 365 يوماً على التجاهل المستمر من السلطات البحرينية للالتزامات المقطوعة في آليات متابعة حقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل. مرّ 365 يوماً على القمع المنهجي للمجموعات المعارضة وناشطي حقوق الإنسان. مرّ 365 يوماً على انتهاك التمتع بحرية التعبير والتجمع. مرّ 365 يوماً على الحصانة الكاملة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. مرّ 365 يوماً على عدم تطبيق توصيات كثيرة قبلتها الحكومة.
في 23 تشرين الثاني 2001، قدّمت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، المشكّلة بأمر ملكي، تقريراً من أكثر من 500 صفحة، بعد تحقيق في الأحداث الجارية في البحرين، ووضعت كذلك توصيات عديدة. وكل التوصيات المتعلقة بالجوانب التشريعية والسياسية والتمتع الإجمالي بحقوق الإنسان قبلتها الحكومة.
لكن وعلى الرغم من الموقف الواعد للحكومة وقتئذ، والدعوة المستمرة من المجتمع الدولي في آليات مختلفة لمتابعة حقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، ودعوة المفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي ورئيسة مجلس حقوق الإنسان لورا دوبوي لاسير، لا تحرك البحرين ساكناً بسجلها من الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان. لذلك تحصل أفعال قمعية صارخة أكثر يومياً في البحرين، لتُضاف إلى الأحداث الموثقة أصلاً في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق: حصل أكثر من 90 عملية قتل، وألف و800 احتجاز (40% من المستهدفين تقل أعمارهم عن 18 سنة)، وطرِد ما إجماليه أربعة آلاف و400 شخص من أعمالهم أو أوقِفوا عن العمل في القطاعين العام والخاص.
كذلك وفي تناغم مع الأعمال القمعية المنهجية، أصدرت الحكومة البحرينية أخيراً، في 30 تشرين الأول، حظراً تاماً لكل التجمعات العامة والتظاهرات، وبياناً رسمياً في 7 تشرين الثاني أعلنت فيه أنها سحبت الجنسية من 31 مواطن بحريني.
وفي ضوء الذكرى السنوية لصدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، نحن المنظمات الموقعة أدناه نستذكر أن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين تعكس ذروة سنوات من السياسات غير المناسبة التي افتقرت إلى الاعتراف بالحقوق التي للبحرين واجبات إزاءها وفق القانون الدولي وإلى بلورتها. وفي هذا البيان المشترك، ندعو الحكومة البحرينية إلى:

- أن تتخذ خطوات ملموسة نحو تطبيق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والاستجابة إلى الدعوات المتعلقة بالتطبيق غير الكافي، وأن تؤسس آلية فاعلة لمتابعة تطبيق التوصيات، بالتشاور الوثيق مع منظمات المجتمع المدني،
- وأن ترفع الحظر التام على حرية التجمع والتعبير وأن تطلق من دون شروط جميع المعتقلين بسبب ممارستهم الحق الأساسي بحرية التعبير وحرية التجمع،
- وأن تنهي الحصانة وتضمن المساءلة في خصوص جميع المشاركين والمشرفين والمتغاضين والآمرين في مجال السماح بانتهاكات لحقوق الإنسان وعمليات القتل خارج القضاء وأن توقف استغلال "المخاوف الأمنية" لانتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية،
- وأن تحترم تعهداتها أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأن تتعاون بفاعلية مع الآليات الدولية لمتابعة حقوق الإنسان، بما فيها تطبيق التوصيات الـ145 المقبولة في مراجعة الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

كذلك وفي ظل عدم كفاية محاولات الحكومة البحرينية لتطبيق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ندعو المجتمع الدولي إلى:

- أن يدعم تأسيس آلية دولية للمتابعة من خلال قرار لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتابع تطبيق توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والوضع العام لحقوق الإنسان في البحرين،
- وأن يدعو إلى دورة خاصة عن البحرين لمجلس حقوق الإنسان تستجيب إلى مخاوف المجتمع الدولي في شأن الانتهاكات الجسيمة الحاصلة.

البيان مبادرة مشتركة من:
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
المرصد البحريني لحقوق الإنسان

المنظمة البحرينية للتأهيل ومكافحة العنف(BRAVO)
الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
تبنت البيان منظمات المجتمع المدني التالية:
من العالم العربي:

1. منتدى البحرين لحقوق الإنسان (البحرين)
2. الجمعية المصرية لتعزيز المشاركة المدنية (مصر)
3. تجمع المنظمات غير الحكومية اللبنانية في صيدا (لبنان)
4. التجمع الديمقراطي للمرأة (لبنان)
5. المركز الوطني للتنمية والتأهيل (لبنان)
6. المساعدات الشعبية النرويجية – لبنان (لبنان)
7. محامون للدفاع عن حقوق الإنسان (الأردن)
8. الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي (موريتانيا)
9. الفضاء النقابي (المغرب)
10. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) فلسطين)
11. مركز القدس للدعم القانوني (فلسطين)
12. المنتدى المدني السوداني (السودان)
13. مركز الجندر للتدريب (السودان)

من العالم:

1. Eurostep
2. Social Watch